



هيئة علماء السودان

بيان توضيحي لأعضاء الهيئة ورؤساء الهيئة بالولايات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته



سبق أن استلمت هيئة علماء السودان قراراً من مجلس السيادة الانتقالي يقضي بضم مجموعة من المؤسسات الخاضعة لرئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومن ضمن تلك المؤسسات هيئة العلماء والتي نص القرار على ضمها لمجمع الفقه الإسلامي ومن ثم لوزارة الإرشاد والأوقاف.

تمت مخاطبة رئيس مجلس السيادة الانتقالي والتوضيح لسيادته أن هذا القرار مبني على حيثية خاطئة. حيث أن هيئة علماء السودان مؤسسة شعبية فهي خاضعة للقوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني وملتزمة بقوانين ولوائح مفوضية العون الإنساني وليست مؤسسة تابعة لرئاسة الجمهورية كما ورد في القرار ، كما أنها تخضع لنسق إداري وضابط قانوني لأنهي يقوم عليه المؤتمر العام للهيئة ومجلس علمائها.

وباشرت الهيئة من ثم نشاطها وتم تكوين لجان تحضيرية للإعداد للمؤتمر العام والمزمع انعقاده في شهر أبريل ، واستشعرنا أن القرار قد تم تصحيحه لاسيما وقد مضت سبعة أشهر على ذلك.

فوجدنا قبل ثلاثة أيام بحضور لجنة مشكلة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تحمل قراراً من الوزير بحل الهيئة واستلام الأصول والمتحركات تأسيساً على القرار الصادر من مجلس السيادة لمجلس الوزراء بما سبق بيانه ، وفي هذا المقام نشيد باللجنة وروح المسؤولية التي تعاملت بها لإنفاذ القرار ، تم إخطار اللجنة برد الهيئة على القرار ومخاطبة مجلس السيادة منذ سبعة أشهر وأن هذا القرار مبني على حيثية خاطئة. وردوا بأنهم معنيون بتنفيذ القرار حيث انه لم يرد تعديل أو تصحيح من مجلس الوزراء والهيئة لها الحق في اتخاذ المسار القانوني الذي يحفظ لها حقوقها.

